

طالب مجلس القضاء بانهائها

أبو حمرة: عدم بتّ قضية عون يؤدي دوراً سياسياً لمصلحة السلطة

وجه اللواء عصام ابو حمرة سلسلة اسئلة الى رئيس مجلس القضاء الاعلى طانيوس الخوري تتصل بقضية ملاحقة العماد ميشال عون واعضاء حكومته الانتقالية في ضوء الاجتماع القضائي الذي خصص لتعجيل بت الملفات العالقة.

وجاء في بيان ابو حمرة:

"بعد الاطلاع على جوابكم في المؤتمر الصحافي الذي نشرته جريدة "النهار" في ٢٠٠٤/٤/١ في اطار تعجيل بت دعاوى وبصورة خاصة "قضية عون" تبين ما يأتي:

- ان سبب تأخير بتها عائد الى عدم تسلّم المحقق اجابة عن الاستنابة المتعلقة بقيام العماد عون بعمل سياسي خلال فترة العفو؟ وانكم تكلفون القاضي المحقق النظر اذا كانت الدعوى العامة قد سقطت أم لا؟ واذا كان القسم الجزائي لا يزال ساريا وسقطت منحة العفو وأعيد تحريك الملف، اذناك على المحقق العدلي جهاد الوادي ان يتابع الملف من الناحية الجزائية.

نجيبكم حضرة الرئيس،

اولا: استنادا الى قانون العفو، ان الشق الجزائي في "قضية عون" كما تسمونها، والتي هي فعلا قضية رئيس حكومة العماد عون الانتقالية واعضائها، انتهى منذ عام ١٩٩٦ مع انتهاء اعوام النفي الخمسة.

ثانيا: ما دامت ثمانية اعوام مرت والاجهزة الامنية لم تجب النيابة العامة وقضاء التحقيق على استنابة حول قيام العماد عون بعمل سياسي محظور خلال فترة النفي، واذا لم يصدر عن القضاء القرار المناسب بانهاء مفعول الاستنابة لعدم جدواها، فهذه مسؤولية القضاء مع الاجهزة الامنية ولا يمكن ان تكون من مسؤولية العماد عون، ولا يجوز ان يتحمل نتائجها العماد عون ورفيقاه في الاحالة من دون مبرر؟

لذلك نسأل حضرة الرئيس: لماذا لم يسأل القضاء المحققون حتى الان، الاجهزة الامنية عن مصير الاستنابة المطلوبة منذ اعوام؟ وهل عدم الاجابة عن الاستنابة مفعول قانون العفو؟ ام انه على الزمن ان يتوقف عشرات الاعوام لتفضل القوى الامنية "مشكورة" بالاجابة عن استنابة القضاء ليتم نظر المجلس العدلي في الشق الجزائي من قضية مكلف اياها منذ عام ١٩٩٠؟

- لماذا الطلب الى المحقق اعادة النظر في الناحية الجزائية من نقطة الصفر؟ بدل اصدار قرار ينهي الشق الجزائي من "قضية عون" لعدم تقديم الأدلة من الجهة المدعية! وقد سبق حضرة القاضي المحقق الحالي الاستاذ جهاد الوادي قضاة آخرون مكلفون التحقيق منذ عام ١٩٩٠؟

- لماذا ولأي مبرر لم يتم حتى الان النظر في الشق المالي وانهائه وكل المعطيات بين أيدي الدولة والمحققين؟ وهل يجوز ان يبقى حجز الاموال الخاصة والراتب والرتب احترازا طوال العمر؟

حضرة الرئيس، ان المجلس العدلي بعدم بته ملف "قضية عون" عن قصد او عن غير قصد، يؤدي دورا سياسيا لمصلحة من هم في السلطة بابقائنا قيد الملاحقة، وهذا يتناقض كلياً مع مبدأ فصل السلطات في دولة المؤسسات والقانون. انني بحكم ممارستي مهمات وزير العدل لمدة عامين اعرف واقدر حسب القاضي ان يكون بكل تواضع، مرجعية المظلومين من شعبه، لكنني لا أريد ان اعتقد ولا يجوز ان تصبح مرجعية القاضي وخصوصا قاضي التحقيق ستارا يتلظى وراءه من هم في السلطة السياسية في مواجهة من عارضوا

اتفاقا عجزوا عن تنفيذه منذ عام ١٩٩٠ ومن عارضوا تسليم البلد للسوريين وغيرهم وما زالوا يعارضون بقاءهم فيه.

لكل ذلك مع أمني في أن يكون اجتماعكم بادرة خير، أطلب من مجلسكم الكريم انهاء هذه القضية: بفتح ملفها والحكم لنا او علينا، او اقاله بالطرق القانونية المناسبة لعدم وجود الادلة والاثباتات المبررة، ووقف جميع التدابير الاحترازية المتخذة بموجبه".

٢٠٠٤/٤/٣